

الصومال في السياسة الخارجية التركية

فولكان إيبك

د

قدمت تركيا دعماً اقتصادياً كبيراً للصومال منذ عام 2011، مثل افتتاح مركز تدريب عسكري للمساهمة في مكافحة الإرهاب وتجديد مطار مقديشو وميناء مقديشو، وتنفيذ مشاريع بنية تحتية مثل المدارس والمستشفيات، كما تلقى الدبلوماسيون والطلاب الصوماليون دورات تدريبية مكثفة في تركيا. اختارت تركيا الصومال كدولة نموذجية لتطبيق مفهوم السلام المستدام.

“

يمكن اعتبار الدول الإفريقية مناطق إعادة تأهيل مهمة للسياسة الخارجية التركية التي أرهقت بسبب بذل جهود كبيرة لحل صراعاتها مع جيرانها القريبين والبعيدين. لذلك وجدت تركيا ضالتها في إفريقيا حيث اعتبرتها منطقة إعادة تأهيل خالية من التهديدات والضغوطات، وبدأت أنقرة في تعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية في عام 1998، وأسست علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول على أسس البناء

يجد الدعم التركي من أجل مأسستها مكانا فيها في الوقت الحالي. حيث قدمت تركيا دعماً اقتصادياً كبيراً للصومال منذ عام 2011، مثل افتتاح مركز تدريب عسكري للمساهمة في مكافحة الإرهاب وتجديد مطار مقديشو وميناء مقديشو، وتنفيذ

والتفاهم والاحترام. وحازت سياسة تركيا الخارجية الموجهة "من الدولة إلى الشعب" إضافة إلى كونها "من الدولة إلى الدولة" على تقدير واحترام الدول الإفريقية، وكانت أصوات الدول الإفريقية التي دعمت حصول تركيا على عضوية مؤقتة في مجلس الأمن الدولي في عامي 2009 و2010 دليلاً على هذا التقدير.

إلا أن السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإفريقية لا تخلو تماماً من المشاكل. حيث لا يمكن القول إن الانفتاح والدعم التركي المقدم إلى البلدان الإفريقية (باستثناء برامج السياسة الخارجية الإنسانية بدون مقابل مثل مساعدات لمكافحة الفقر والجفاف والأمراض) قد حقق لتركيا النتائج التي كانت تنتظرها بشكل تام. حيث لا يمكننا رؤية الوجود التركي السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في إفريقيا ووجود الدول الإفريقية السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في تركيا بنفس المعدل. ولو تناولنا الأمر من منظور أكاديمي، سنحصل على نتيجة بأن تركيا هي التي في الغالب ترسم خطوط السياسة الخارجية مع البلدان الإفريقية وأن مبادرة السياسة الخارجية هذه اتخذها تركيا في الغالب أيضاً. وإضافة إلى ذلك، هناك دول مثل الصومال التي لم



من الأراضي الصومالية منذ عام 2006، وما زالت تشهد نزاعات مع جمهورية أرض الصومال الانفصالية في الشمال. بدأت فترة حكم الرئيس الحالي محمد في الصومال في عام 2010. حيث انتخب محمد رئيساً للوزراء في الحكومة الفيدرالية المؤقتة في ذلك العام، وقام بتطوير البنية التحتية في البلاد وبرز في الواجهة لاسيما مع الرقابة المشددة التي أجراها على ميزانية الدولة. وبعد انتهاء الحكومة الفيدرالية المؤقتة بناء على اتفاقية كمبالا التي أبرمت مع الرئيس الأوغندي يوري موسفني

رئاسة محمد عبد الله محمد في الصومال

حصلت الصومال على استقلالها في عام 1960، وكان لديها مشاكل تتعلق بوحدة أراضيها مع دول مثل إثيوبيا وجيبوتي حتى عام 1969. ثم خضعت الصومال لنظام استبدادي بقيادة سياد بري حتى عام 1991، وشهدت حرباً أهلية عنيفة من عام 1991 إلى عام 2004 واعتبرت الدولة المنهاره الأولى في العالم. سيطرت بعض المنظمات الإرهابية مثل اتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب على جزء

مشاريع بنية تحتية مثل المدارس والمستشفيات، كما تلقى الدبلوماسيون والطلاب الصوماليون دورات تدريبية مكثفة في تركيا. اختارت تركيا الصومال كدولة نموذجية لتطبيق مفهوم السلام المستدام. لكن لو أخذنا بعين الاعتبار الخطوات التي اتخذتها تركيا والفاعلون الآخرون من أجل تأسيس الصومال، سنرى أنها خيّبت الآمال بسبب تجاهل رئيسها محمد عبد الله محمد انتخابات فبراير/ شباط 2022 وتمديد فترة ولايته لمدة عامين آخرين.





طريق توافقات سياسية تصالحية غير رسمية بدلاً من سيادة القانون الرسمي. ونتيجة لذلك، تظهر هناك مشاكل في الحكم وانخفاض مستوى المشاركة الديمقراطية في البلاد. أما ثاني هذه العوامل، فهو عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة التي تواجه في الأصل صعوبات في إقامة سلطة مركزية لها في البلاد. وهذا فسح المجال إلى تدخل شريحة رجال الأعمال الأثرياء بشكل مباشر في الإدارة الاقتصادية للدولة، وهو الأمر الذي شاع بشكل كبير في البلاد لاسيما في السنوات العشر الماضية. وعلى سبيل المثال، يفرض هؤلاء على الدولة مطالب مثل جباية الضرائب وتعديل اللوائح وتأمين المؤسسات بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة. ولا تتمكن الدولة من تحديد أي سياسة مالية ونقدية مستقرة، بسبب تغير هذه المطالب وفق أهواء تلك الشريحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات خارج نطاق الدولة والتي تفرض الضرائب على الشعب مثل حركة الشباب وأمراء الحرب والمافيا، تسبب أيضاً مشاكل في

محمد رئيس الصومال التي تأثرت هي الأخرى بمراحل التحول الديمقراطي أيضاً، ردود فعل شعبية غاضبة لإلغائه انتخابات فبراير/ شباط 2022 وتمديد فترة ولايته لمدة عامين. إن اتخاذ مثل هذا القرار على الرغم من كل الدعم السياسي والاقتصادي من تركيا والاتحاد الأوروبي ودول البريكس والاتحاد الإفريقي ومن الولايات المتحدة رغم المشاكل التي شهدتها في عام 1995، يظهر مدى ضعف البنية المؤسسية في البلاد.

العراقيل أمام مؤسسة الصومال

على الرغم من كافة الدعم السياسي والاقتصادي الذي تلقته الصومال في مرحلة ما بعد الاستعمار، إلا أن هناك أربعة عوامل رئيسية لعبت دوراً في عدم مقدرتها على المؤسسة. أول هذه العوامل هو الثقافة السياسية. حيث تدار الأمور في الصومال وفق المبادئ البدوية والقبلية وعدم مركزية الدولة، لذلك يفضل المسؤولون إدارة البلاد عن

والمثلية الخاصة للأمم المتحدة في الصومال، أسس محمد حزب تايو في عام 2012 وترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية وخسر في الجولة الأولى، لكنه عاد وفاز في انتخابات 2017. وكان من أهم أسباب هذا الفوز الوجود الانتخابية التي قدمها محمد للشعب مثل إعداد دستور جديد، وحقوق التصويت للجميع، والإصلاحات المالية، ومحاربة الفساد، وتحييد الإرهابيين المتطرفين في رأس كامبوني جنوب غرب البلاد والقضاء على حركة الشباب. لكن لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد منذ عام 2017 سوى الإصلاحات المالية ومكافحة الفساد. جدير بالذكر أن القبائل التي تعتبر أقوى من سلطة الدولة هي التي زادت من نفوذها في الصومال في هذه الفترة، ولم يتم القضاء على حركة الشباب بعد. حيث نفذت حركة الشباب المكونة من 3500 مقاتل، 625 عملاً إرهابياً، راح ضحيتها أكثر من 5000 شخص في الفترة من 2007 إلى 2019.

شهدت القارة الإفريقية مرحلة تحول ديمقراطي لاسيما بعد الربيع العربي، لكن بعض الرؤساء حاولوا تمديد فترات ولايتهم مثل رئيس بورندي بيير نكورونزيزا، ورئيس توغو فور غناسينغي، ورئيس غامبيا يحيى جامع، ورئيس زيمبابوي روبرت موغابي، ورئيس أنغولا إدواردو دوس سانتوس، ورئيس مالي بوبكر كايثا، ما عرّضهم إلى ردود فعل كبيرة من شعوبهم. وانتهت فترات حكم جميع الرؤساء باستثناء غناسينغي. كما واجه



الصومال على المؤسسة. لكن في الحقيقة ليس هناك تفسير لقيادات الدولة لاستخدام هذا الوضع لمصلحتهم الخاصة وعدم الرغبة في اتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطي. حيث بذلت العديد من الدول بما في ذلك تركيا جهوداً كبيرة من أجل إنقاذ الصومال من وضع الدولة المنهار، ولا زالت تواصل سعيها في هذا السياق. ومقابل كل هذه الجهود، يجب على الصومال أن تقدم وعوداً إلى تلك الدول بإرساء الديمقراطية في البلاد والبدء في إيفاء وعودها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، فإن إعادة تقييم مسألة انتخابات فبراير/ شباط مرة أخرى وإجراء هذه الانتخابات، قد تكون أولى الخطوات التي يجب اتخاذها في هذا الاتجاه. ■

فولكان إيبك: أكاديمي وباحث من تركيا مختص بالسياسة والمجتمع في أفريقيا، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يدي تبه.

الجغرافي في القرن الأفريقي وخليج عدن. ولو أخذنا بعين الاعتبار انطوائية وعزلة إريتريا، وضعف البنية التحتية في السودان، وصغر حجم جيبوتي، سنرى أن الرابط الأكبر لشبه الجزيرة العربية بقارة إفريقيا في الحقيقة هو يمر عبر الصومال. لكن هذه الرابطة لا تظهر تأثيرها بشكل كافٍ بسبب وجود جمهورية أرض الصومال التي تقع في أقصى الشمال الشرقي للبلاد والنزعة الانفصالية التي تظهرها تلك الدولة تجاه الصومال. وإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال الإرهابية التي لا تنتهي من قبل المنظمات الإرهابية في البلاد لا تهدد المجتمع في الصومال فحسب، بل تهدد أيضاً جيرانها المقربين مثل كينيا وإثيوبيا. ولو أخذنا بعين الاعتبار ضعف الهيكل التاريخي والاقتصادي والثقافي في البلاد، سنفهم جيداً أسباب عدم مقدرة

تشكيل الاقتصاد السياسي. أما العامل الثالث، فهو عدم المقدرة على نزع الخوف من المجتمع فيما يتعلق باحتمالية الانجرار إلى حرب أهلية مرة أخرى. وفي هذا السياق، يشعر الشعب الصومالي بالقلق فيما يتعلق بمأسسة الدولة لاعتقاده بأن المؤسسة القوية سيتم الاستيلاء عليها من قبل قبائل معينة ثم استخدامها ضد القبائل الأخرى. والعامل الرابع هو عدم وجود رقابة على المساعدات الاقتصادية المقدمة للبلاد، حيث أن غياب هذه الرقابة لاسيما في المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغربية، يساهم في ذهاب المساعدات إلى الأشخاص الخطأ وبالتالي إلى الاستخدامات الخاطئة.

وفي النتيجة، تعد الصومال إحدى الجهات الفاعلة المهمة ليس فقط في شرق إفريقيا، ولكن أيضاً في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لموقعها